٨ـ الحديث الموضوع

أ ـ ظاهرة الوضع :

ظاهرة ادّعاء النص لشخص غير قاصرة على الحديث النبوي وما عرف فيه من الوضع ، فالوضع كالنحل الذي عرف في نسبة شعر كثير إلى شعراء الجاهلية ، لأنهم المثل الأعلى فنياً ، والحجة اللغوية التي يتكئ عليها النحاة وجمّاع اللغة .

وكما أن ظاهرة الكذب في رواية الشعر حدت ببعض الدارسين إلى إنكار الكثير من الشعر الجاهلي كما تقمّص الدكتور طه حسين (١٩٧٣م) أسلوب الشك من مرجليوث ، فأنكر ما أنكر من نسبة الشعر الجاهلي ، كذلك تحيَّل بعض القدامى كالمعتزلة ، وبعض المعاصرين واحتجوا بكثرة الكذب في الحديث على إنكارهم لكل الحديث .

وهذه حجة واهية يقصد من ورائها هدم الدين ، والأمر منطبق على مقاصد الشك في نظرية طه حسين في التنكر للشعر القديم ، فالشعر لم يكن يقصد وحده ، فأي إخلاص وعبقرية وموضوعية علمية في مساواة المتواتر بالموضوع ، والذي ينكر الأحاديث عند الديلمي ، لا يريد أن يقرأ ما أجمعت عليه الأمة في الصحيحين ، بل لا يريد أن يصلي ، إنا لا نمانع هؤلاء رغبتهم في التنصل من الإسلام كليّاً ، ولكن نمانع أن ينزعونا معهم منه .

والحديث الموضوع ليس حديثاً نبوياً ، ليس كلاماً نبوياً ، فهو حديث مختلق مكذوب يبتدعه الجهلة والمارقون ، لا تجوز روايته من غير بيان

وضعه ، بل الأسلم ألا نروي منه كثيراً ، حتى لا نشوش الركيزة الفكرية الإسلامية ، وحتى لا تلتقطه آذان معوجة .

وتحريم تأليفه منصوص عليه في الحديث النبوي إلى جانب ذكر العقوبة ، قال عليه الصلاة والسلام : « إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد ، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه مسلم ، ج(٤) ، وقد ذكرنا تواتره قبل فصول .

وقد ظنت باحثة بتفشي الزنا في المدينة ، وأنه سبب نزول آيات النور ، وتصوَّر الأستاذ أحمد أمين رحمه الله كثرة الوضع سبباً في ورود هذا الحديث يغلب على الظن أنه قيل لحادثة حدثت ، زوِّر فيها على الرسول ، وبعد وفاته ﷺ كان الكذب عليه أسهل ، وتحقيق الخبر عنه أصعب .

ولم يقدم برهاناً يساند رأيه ، كما لم يدرك أن النص من نصوص الإبلاغ لا التكليف ، أي يسمعها الصحابة رضي الله عنهم ويبلغونها لأتباعهم حتى يصل زمن تفشي الكذب ، وهذا من الإعجاز الغيبي المستقبلي ، إذ كشف له المولى كثرة الوضع في العصور التالية ولا نقول (توقع) مما لا يليق بالنبوة ، فبلّغهم حتى يبلغوا .

ولكن الذين انتقدوا[1] الأستاذ أمين لم يذكروا الفرق بين الصحابي والمنافق ، فليست معاصرة النبي عليه الصلاة والسلام ورؤيته الشرط الوحيد لشرف الصحبة ، فلا شك أنه عليه الصلاة والسلام ابتلي ببعض المنافقين الذين يتحينون فرصة ما ليكذبوا ، إنها حرب إعلامية .

لقد وردت نصوص تؤكد الوضع في العهد النبوي ، لكنها قليلة نادرة

---

(١) راجع السنة ومكانتها ، د . مصطفى السباعي ، ص/٢١٦ ، وبحوث في السنة المشرقة ، د . العمري ، ص/١٩ .

لا تدل على ظاهرة ، ثم لم يقل فيها ذلك الحديث المتواتر ، وكل قائد يحاط بالأوفياء ، ويبتلى بالأدعياء ، وادعاء الدين الإسلامي ليس غريباً حتى في أيام ضعف الدولة الإسلامية ، بل حدث زرافات ووحداناً منظماً بدقة .

فحدث أن نظم الاستعمار الإنكليزي خمسة آلاف مدَّعٍ للإسلام عاشوا بين المسلمين .

ورد عن بريدة رضي الله عنه أن رجلاً قال لقوم في جانب المدينة : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم برأيي فيكم في كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : « إن وجدته حياً فاضرب عنقه ، وأراك تجده حياً ، وإن وجدته ميتاً فاحرقه » ، ولعله رجل مريض مهترئ الشخصية استسلم للضعف البشري ، وأراد السيطرة والسيادة ، أو كان أداة لغيره من الأعداء .

وحدث أن أُرسل الوليد بن عقبة إلى الحارث والد جويرية رضي الله عنها ، وتأخر بأموال الزكاة ، وظن أنهم خرجوا لقتاله ، فنقل خبراً مكذوباً عن النبي عليه الصلاة والسلام فنزل قوله عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[1] [الحجرات : ٦] ، ولعلها لحظة ضعف بشري أيضاً ، ولكن المهم أن القرآن سمّى الكاذب واضع الحديث فاسقاً ، فهذا حكم قرآني في الوضع .

ورجال مثل هذين منافقون أو ضعاف الإيمان ، وما ورد لا يعدو حالات فردية نادرة ، تم الكذب فيها على الأغلب لغايات دنيوية مباشرة ،

---

(١) راجع أسباب النزول للواحدي ، ص/ ٤٥ .

ولم يؤدلج شأن الوضع في العصور التالية ، كما لم يكن لكذب ديدن هؤلاء طول العهد النبوي .

وثمة نص يفيد الكذب بُعيد العهد النبوي ، أي في العهد الراشدي ، فهناك رجل اسمه عبد الرحمن بن عديس كان قد اشترك في مقتل عثمان رضي الله عنه[1] ، قال على المنبر : ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ألا إن عثمان أضل من عبيد على بعلها » فقال عثمان : « كذب والله ابن عديس ، ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط » .

وكان الصحابة رضي الله عنهم حريصين على الرواية الشفهية والكتابية ، حذرين من إفساد الوضّاعين بعد العهد النبوي ، خصوصاً بعد أن ظهر قرن الفتنة ، قال ابن عباس : « إن كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف » .

ولتجمُّع الكثير من الصحابة في الجزيرة العربية لم ينتشر فيها الوضع ، بل انتشر في العراق تبعاً للتقلبات السياسية هناك ، ولوجود أمة مهزومة دخل كثير منها الإسلام ظاهراً وهم الفرس ، قال الإمام ابن شهاب الزهري : « يخرج الحديث من عندنا شبراً ، فيرجع إلينا ذراعاً ! » وكان الإمام مالك رضي الله عنه في المدينة المنورة يسمي العراق « دار الضرب »[2] ؛ أي تضرب فيها الأحاديث للتداول بين الناس كما تضرب الدراهم الزائفة .

إذن انتقل الحذر من الصحابة إلى كبار التابعين نقاد الحديث

---

(١) انظر : تاريخ الطبري : ١/ ١٩ ، واللآلئ المصنوعة : ١/ ٣١٨ .

(٢) انظر : منهاج الصالحين ، ص/ ٢٩ ، والسنة النبوية الشريفة ، ص/ ٦١ .

وجُمّاعه ، ثم انتقل إلى الأئمة ، وأصبح الوضاعون معروفين ، وطرقهم في الإسناد معروفة ، وعلامات وضعهم في المتن معروفة ، والمضامين الفكرية التي يتكلمون عليها .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه : « ثلاثة كتب لا أصل لها : المغازي والملاحم والتفسير »[1] ومقصده غلبة الكذب في هذه القضايا وغياب الأسانيد ووهاؤها ، إذ تندر فيها الأسانيد الصحيحة ، لقربها من عنصر الخيال البشري .

وكان النقاد على أشدّ ما يكون من الحيطة والتوقّي لعلمهم بدراية الوضّاعين للأساليب النبوية ، إذ تُقمّص وتُحمَّل أقاويل مكذوبة ، هذه الأساليب مثل التكثيف والتفصيل ، والتساؤل ، والسجع ، وعموم النفي وغيرها .

وثمة شواهد كثيرة تؤكد حضور وعيهم وسعة معرفتهم وشهرة عملهم بين الناس على اختلاف مواقعهم .

قال أحد الزنادقة الوضّاعين وقد أمر هارون الرشيد بإعدامه : لم تضرب عنقي ؟ قال : لأريح العباد منك ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال ، وأحلّل فيها الحرام ، ما قال النبي ﷺ منها حرفاً ، فقال الرشيد : أين أنت يا عدو الله من إسحاق الفزاري[2] ، وعبد الله بن المبارك ينخلانها نخلاً ، فيخرجانها حرفاً حرفاً » .

---

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي ص/ ٤٨١ ، والفوائد الموضوعة ، ص/ ٥٠ ، وتمييز الطيب للشيباني ، ص/ ١٩٨ ، والأسرار المرفوعة لابن عراق ، ص/ ٣٩٩ ، وكشف الخفاء للعجلوني : ٢/ ٤٠٢ ، والفوائد الحسنة ص/ ٣١٥ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ١/ ٢٧٣ ، وتهذيب التهذيب : ١/ ١٥٢ .

وقال سفيان بن عيينة من أئمة المحدثين التابعين : « لو همّ الرجل أن يكذب في الحديث وهو في جوف بيت ـ وفي رواية : في السحر ـ لأظهر الله عليه »[1] .

ونقل أبو نعيم الفضل بن دكين قول سفيان الثوري التابعي المحدث الجليل رضي الله عنه : من كذب في الحديث افتضح ، فأضاف أبو نعيم : « من هم أن يكذب افتضح »[2] ، فالله يفضحه بتصرفاته ومزالقه الدينية واللغوية والإسنادية ، ويفضحه بنشاط النقاد ، وخبرتهم العميقة ، الذين هيأهم الله عز وجل .

وقال الإمام عبد الله بن مبارك زهرة زمان الرشيد : « لو همّ رجل في البحر ـ وفي رواية : في السحر ـ أن يكذب في الحديث ، لأصبح والناس يقولون : فلان كذاب »[3] .

ولما سئل رضي الله عنه عن الأحاديث الموضوعة ، قال : « يعيش لها الجهابذة »[4] .

وقد صنّف الشيخ ابن الصلاح الموضوع نوعاً من الأحاديث الضعيفة ، فقال : « اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة . . التي يحتمل صدقها من الباطن ، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب »[5] .

ولكن على النقيض نرى فرقاً بين الضعيف الذي هو حي ، وبين

---

(١) كتاب المجروحين ، ابن حبان : ١/ ٢٤ .
(٢) الكفاية في علم الرواية ص/ ١١٧ .
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ، ص/ ٣٠٧ ، الموضوعات : ١/ ٤٩ .
(٤) الجرح والتعديل : ٢/ ١٨ ، والموضوعات : ٤٩ .
(٥) علوم الحديث ، ابن الصلاح ، ص/ ٩٨ .

الموضوع الذي هو ميت للفرق بين المريض والميت ، فالموضوع ليس حديثاً أصلاً .

وثمة أقوال يمكن أن يتشبّث بها منكرو السنة ، ويتذرعوا بسذاجة المحدثين ، منها عبارة « أهل الفطنة » عند ابن رجب الحنبلي : « وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب ، فأما أهل التهمة ، فيطرح حديثهم ، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره »[1] .

وطيبة القلب وحدها لا تكفي لقبول الرواية ، فالضرر من المغفّل والفاسق في وضع الحديث واحد في نهاية الأمر ، وقد يكون خلط المغفل أكثر من دسّ الوضّاع .

وقد سجلنا دلالة القرآن على تفسيق مُفبرِك الحديث الموضوع ، وكذلك وعْدَ السنة النبوية بالعذاب الأخروي .

والواضح أن وضع الحديث أخطر من ترك الصلاة ، لأن الأول هجوم وتخريب في الدين وكذب على الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام .

فالتكفير مسلّم به بدهي ، ولا حاجة لأن ينسب الدارسون[2] رأي تكفير متعمد الكذب إلى الإمام الجويني والد إمام الحرمين ، وليس من المعقول اعتبار رأيه من المبالغة كما جاء عند جمال الدين القاسمي .

وكما أن الزيادة في الكلام النبوي كفر ، يعد النقصان بكتم العلم كفراً ، ومنه إنكار السنة ، بضاعة المستشرقين التي كانت رائجة منذ عقود

---

(١) شرح علل الترمذي : ١/ ٧٢ .

(٢) انظر مثلاً : دراسات في السيرة وعلوم السنة : ص/ ٢٤٢ ، والسنة الإسلامية ، ص/ ٣٦٤ .

منذ أيام الاستعمار الإنكليزي في الهند والبلاد العربية .

ولا يدل وجود الحديث الموضوع على تقصير جهابذة النقد والأئمة المختصين ، بل إن وجوده الآن في الكتب المعروفة دلالة جلية على جهودهم الجبارة ، فقد ميّزوها ليحذروا منه ، ولا يعني الأمر حتى في زمانهم وقبل أن يسجل أن الوضّاعين قد فوّتوا عليهم شيئاً ، أو مرّروا أقاويل وتشريعات ، هذا مستحيل قطعاً .

ولذلك ينأى عن الواقع العملي وشهادة التاريخ والسجلات الحافلة بمراتب الحديث ينأى عن هذا الضياء ما يجيء في دراسات معاصرة مثل قول أحدهم : « ولكن مع الجد والرصانة اللذين تميّز بهما علم الحديث بقيت أحاديث موضوعة »[1] .

وينبغي أن ننبّه على مقدار الحديث الموضوع من النقولات القديمة ، فلا شك أن كثيراً منها بُولغ فيها ، إذ لم يصلنا في كتب الموضوعات هاتيك الأعداد التي ذكرها بعضهم ، فإذا قرأنا صدّقنا أن الرافضة وحدهم وضعوا ثلاثمئة حديث كما نقل أحد الدارسين المعاصرين[2] فإن المتشكك بالسنة لا يقنع بعشرة آلاف صحيحة عند البخاري .

وثمة أقاويل خارجة عن جادة الحق ، لعلها سقطت سهواً وسوء تعبير أو سوء نقل من علماء أجلة فقد نبهنا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله[3] على غلط العز بن عبد السلام (ـ٦٦٠هـ) العلامة الجليل ، إذ أباح الكذب تحت بند ما يسمى « الغاية تسوّغ الوسيلة » مما ينافي الإسلام والأخلاق العربية .

---

(١) طريقة التحليل البلاغي ، ص/ ٥٠ .

(٢) السنة الإسلامية . د . شلبي ، ص/ ٨٨ .

(٣) الأجوبة الفاضلة للكنوي ص/ ١٣٣ وراجع كيف نتعامل مع السنة ، ص/ ٤٨ .

قال : « الكلام وسيلة إلى المقاصد ، فكل مقصود محمود يمكن التوصّل إليه بالصدق والكذب جميعاً ، فالكذب حرام ، فإن أمكن التوصل إليه ـ المقاصد ـ بالكذب دون الصدق ، فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً ، وواجب إن كان ذلك المقصود واجباً ، فهذا ضابطه » .

ب ـ دواعي الوضع :

لا ريب أن دوافع التقوّل مختلفة ، وكلها تصبّ في منهج ديني ، فالتخريب العقيدي من قبل الزنادقة يتصل بالسياسة ويصب في الدين ، لأنه ينتصر لديانة النار والصراع دائماً بين الأديان ، والساذج الذي يكذب له لا عليه ﷺ يظن أنه في منهج ديني .

بقي أن نقرر أن الوضع إما أن يكون منهجاً فردياً سواء صدر عن قلب حاقد أو صدر عن عقل فاسد ، ويكون منهجاً جماعياً عندما يكون منظماً خدمة للأمة المغلوبة ، وههنا لا يصدر إلا عن قلب حاقد ، ونذكر عن الدواعي :

١ ـ الزندقة :

وقد جهد بعضهم محاولين تخريب العقيدة الإسلامية من خلال وضع النصوص ، أو تأويل النصوص الصحيحة ، وهؤلاء لا شك من الأمم المغلوبة التي اعتقدت أن قوة المسلمين بإسلامهم فراحت ترمي بالشرر ، وتلقي بالنبال تجاه المعتقد الراسخ .

نقرأ من موضوعاتهم : « إن الله لا يغضب ، فإذا غضب تسلحت الملائكة لغضبه ، فإذا اطلع إلى أهل الأرض ، ونظر إلى الولدان يقرؤون القرآن ، امتلأ ربنا رضى » .

وفي النص علل ، كيف لا يغضب ويغضب ؟! كما يصور الملائكة أعداء الله عز وجل ، وما حاجة هؤلاء النورانيين القادرين على التشكل ؟ ما حاجتهم إلىٰ الأسلحة التي لا تعرف في أي اتجاه هي وإظهار الفاعل « امتلأ ربنا » مع صحة الإضمار دلالة على صفاقة لغة هذا الوضّاع .

ومن الأحاديث التي لا تنزّه الذات الإلهية : « إن الله إذا غضب انتفخ على العرش ، حتى يثقل على حملته » ، وهذا تجسيم مفضوح .

ومن مظاهر التجسيم قولهم : « ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ، ويعانق المشاة » ولعل هذا الحاقد تاجر جمال يروج بضاعته ، فيصيب هدفين كره الإسلام وبيع الجمال بهدف واحد : وضع الحديث .

ويوضح ابن عساكر[1] أن الوضّاعين خبثاء مدركون دقائق الصنعة ، يعرفون ما يرويه الثقات ، فيدسون السم في الدسم ، قالوا : « إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل ، وأجرها فعرقت ، فخلق نفسه منها » قال الحافظ ابن عساكر : « هذا موضوع ، وضعه الزنادقة ، ليشنع به على أهل الحديث في روايتهم المستحيل » .

كلام لا يقوله الشرع ولا العقل ، فكأنه يريد أن يقال : هذا دين فاسد أو هذا حديث مكذوب ، والملحوظ اختلاط الخالق بالمخلوق ههنا ولكن رواية هذا المحال مشفوعة ببيع الخيل والبغال !

وراوي الحديث متهم في دينه زائغ ، وهو محمد بن شجاع لعله بائع خيل أو سائس ، وفي سنده أبو المهزم ، قال فيه شعبة بن الحجاج من أئمة التابعين المحدثين : « رأيته لو أعطي درهماً وضع خمسين حديثاً » .

---

(١) الوسيط ، ص/ ٣٢٩ ، الموضوعات : ١/ ١٠٥ .

ومن أقوال الزنادقة ما سعوا فيه إلى تخريب الأحكام ، وهو أقل مما سبق ، وذلك في رأينا لكثرة تداول أحاديث الفقه بين الفقهاء وبين المحدثين والعوام قالوا : « من قضى صلاته من الفرائض في آخر جمعة من رمضان ، كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلىٰ سبعين سنة » باطل قطعاً ولا عبرة لمن ذكره من الفقهاء .

ومن الزنادقة من يسعى إلى تحطيم الأخلاق ، فدعوا إلى العشق ، وقالوا : « ثلاثة تزيد البصر : النظر إلى الخضرة ، والماء الجاري ، والوجه الحسن »[1] ولم يحدّد وجه الأنثى زيادة في الفاحشة وتوسيعاً لرقعة الحرام ، الحديث مصوغ وفق البلاغة النبوية حيث الإجمال والتفصيل ، بل جعلوا النظر سهم إبليس عبادة ، فقالوا : « النظر إلى الوجه الجميل عبادة » ولعل واضعه ما جن مُؤَدْلَج ، أو غير مؤدلج .

٢ـ المذهبية :

وقد نشأ هذا عن كثرة الفرق الإسلامية الناجية منها والضالة ، خصوصاً في العصر العباسي عصر الاختلاط بالأمم الأخرى وتسرب كثير من الأفكار المريضة إلى المسلمين .

ومن الدوافع المذهبية أن بعض الجهلاء ظن أن الخلاف بين المذاهب الفقهية نزاع ، وكأن المذهب دين مستقل أو جنسية ، أو هوية فكان التعصب البغيض ، كما لا ننسى الخلاف السياسي والفتنة الكبرى التي أشعلها المنافقون فأدّت إلى استشهاد الخليفتين عثمان وعلي رضي الله عنهما .

ومن هذا حديث : « إذا رأيتم معاوية على منبري هذا فاقتلوه » ويبدو

---

(١) المنار المنيف : ص/ ٢٤ .

أنه من وضع الرافضة ، ونذكّر بأنهم وضعوا أحاديث ، لكن لا ينبغي المبالغة بحجم مروياتهم ، فلا نريد أن نقوي من شأنهم ، وإن كانت لا تشكل خطراً ما دامت جهود العلماء والتصانيف متواصلة .

ولكن الطرف الآخر من أهل السنة لم يضعوا قدر وضع الرافضة ، هذا ما لم ينبّه عليه الدارسون القدامى ولا المعاصرون ، فالأحاديث الموضوعة في رفع شأن أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية أقل من الأحاديث التي تذمهم أو ترفع من شأن علي رضي الله عنهم .

وهكذا شاء بعض صغار العقول أن يضعوا حديث « ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، وعمر ، وعثمان ذو النورين »[1] .

ونسب جاهلون آخرون إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه حديث : رأيت النبي متكئاً على عليّ ، وإذا أبو بكر وعمر أقبلا ، فقال : يا أبا الحسن ، أحبَّهما تدخل الجنة »[2] .

ولم يخض الخوارج غماراً كهذا ، بل فضّلوا السيف على الحرب الإعلامية المشوبة بالكذب ، فالكذب كبيرة في معتقدهم ، ومرتكب الكبيرة كافر « وكانوا لبداوتهم وجفاء طبعهم غير مستعدين لقبول أفراد من الأمم الأخرى الذين اندسوا في صفوف الشيعة ووضعوا كثيراً من الأحاديث ، فكانوا صرحاء لا يعرفون التقية التي استخدمها الشيعة ، فلم يلجؤوا إلى الكذب لانتقاص أعدائهم »[3] .

---

(١) اللآلئ المصنوعة : ١/ ١٦٥ .

(٢) تنزيه الشريعة : ١/ ٣٤٧ ، والفوائد المجموعة ص/ ٣٣٨ .

(٣) الكفاية : ص/ ١٣٠ ، والسنة قبل التدوين ص/ ٢٠٤ ، وأصول الحديث ، ص/ ٤٢١ ، والسنة النبوية الشريفة ص/ ٦٠ .

قال أبو داود : « ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج » ، وقد كان الدكتور عجاج الخطيب مفنّداً للروايات التي تقول ببعض الوضع عند الخوارج .

وكان أمر أهل البدع من الفرق مفضوحاً ، إذ يعرف الناس تصرفاتهم خصوصاً نقاد الحديث علماء الفقه والعقيدة ، ويعرفون المبتدعة يعرضون النصوص النبوية الصحيحة على بدعتهم فإذا وافقت أهواءهم قبلوا واحتجوا بها ، وما خالف آراءهم نسبوه إلى المتشابه المعنوي المحتاج إلىٰ تأويل ، أوردّوه وسمّوه الرد تفويضاً ، أو حرّفوه ، وسموا تحريفهم تأويلاً ، وكل هذا معروف مرذول عند أهل السنة .

ومن مفرزات الخلافات الفكرية قول بعض السذج في الرد على مقولة المعتزلة بأن القرآن مخلوق ، فقالوا حديثاً مختلقاً : « من قال القرآن مخلوق فقد كفر » ، وهذه هزيمة فكرية لأن مجابهة هؤلاء المعتزلة بالحجة والبرهان والجدل السليم أنجع وأسلم للدين .

والطائفة المرجئة ترى إرجاء الأعمال إلى الله يوم القيامة ، فقد يغفر كل شيء ، فقال بعضهم : « كما لا ينفع مع الشرك شيء ، وكذلك لا يضر مع الإيمان شيء » .

وغيرهم روى كذباً : « إن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص ، ومن قال غير ذلك فهو مبتدع » ، وصاحبه محمد بن حرب .

وناقضهم آخرون بحديث مضاد فرووا : « من زعم أن الإيمان يزيد وينقص ، فزيادته نفاق ، ونقصانه كفر ، فإن تابوا ، وإلا فاضربوا أعناقهم بالسيف » وهو وضع محمد بن القاسم الطالقاني[1] ، وقد كان

---

(١) تنزيه الشريعة : ١/١٣٨ ، ١/١٤٩ .

الطالقاني من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبهم ، وفيه رِكَّة لغوية واضحة .

ولعل أحداً من مؤيدي المعتزلة الذين يمجدون العقل ويقدمونه على مقولات الشرع قد وضع حديث : « إن أول ما خلق الله العقل فقال له : أقبل فأقبل ، وقال له : أدبر فأدبر ، فقال : وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أشرف منك ؛ فيك آخذ وبك أعطي »[1] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل العلم والحديث .

ولعل الذين قالوا بنظرية الفيض كما هو عند الفارابي ، قد استفادوا من هذا الحديث ـ للأسف ـ مع التأثر بالفلسفة الوثنية .

وهؤلاء الذين قالوا : إن الله خلق عشرة أقمار أو عشرة عقول وهي التي تدبر الكون ، مما شغل الفلاسفة القدماء وبعض معاصرينا ، وهذا بعيد عن الحديث الصحيح القائل بأن أول ما خلق الله القلم ؛ إذ يفيد كتابة القضاء والأقدار وليس له علاقة بالفلسفة .

ومن مظاهر الاختلافات الفقهية أن وضع بعض الجهلاء ممن تعصب للمذهب الحنفي حديثاً يناهض الفقهاء الشافعية ، فقالوا : « من رفع يديه في الصلاة لا صلاة له » وهم يريدون رفع الأيدي بعد الركوع كما هو عند السادة الشافعية .

ثم نسبوا إلىٰ ابن مسعود رضي الله عنه : « صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة »[2] .

---

(١) علم الحديث : ابن تيمية ، ص/ ١٦٨ .

(٢) الموضوعات : ابن الجوزي ، ٢/ ٩٦ ، الوضع في الحديث : عمر بن حسن عثمان ، ١/ ٢٥٩ .

وروىٰ مأمون الهروي ـ وهو أحد الوضاعين ـ حديثاً آخر في الانتصار للمذهب الحنفي فقال : « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر علىٰ أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي » .

وثمة فقهاء متأخرون هم قلة لا يعوَّل عليهم ، تعصبوا لآرائهم ، قال فيهم أبو العباس القرطبي صاحب « المفهم في شرح صحيح مسلم » : « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية ، فيقول في ذلك : قال رسول الله ﷺ كذا ، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة ، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً »[1] .

ووضع رجل مخبول حديثاً في فضل الكراميّة المارقة من الإسلام فقال : « يجيء في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كَرَّام ، يحيي السنة والجماعة ، هجرته من خراسان إلىٰ بيت المقدس كهجرتي من مكة إلىٰ المدينة » .

ويبدو أن المبتدعة أرادوا نصوصاً تؤيد أفكارهم ، فلجؤوا إلىٰ الكذب وطبخ النصوص ، وهذا يدل علىٰ ضعف في المنهج العقلي ، وضعف في الدين ، قال عبد الله بن يزيد المقرئ :

« إن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه ، فإنا كنا إذا رأينا رأياً وضعنا له حديثاً »[2] .

ونظيره ما حكاه أحد التائبين من القول بالقدر أبو محرز رجاء في إقرار

---

(١) جواهر الأصول ، ص/ ٨٣ ، وتنزيه الشريعة : ١/ ١١ .

(٢) اللآلئ المصنوعة : ١/ ٢٣٦ .

له ، قال : « لا تروووا عن أحد من أهل القدر شيئاً ، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ، ندخل بها الناس في القدر ، نحتسب بها لحكم الله »[1] .

وينضوي في داعي المذهبية ما جاء من أحاديث التعصب للأمصار ، وهو تعصب إقليمي خفيف الظل إلا أنه كذب على النبوة مثل : « أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا : مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق ، وأربع مدائن من مدن النار في الدنيا : القسطنطينية والطبرانية وأنطاكية المحترقة وصنعاء » ، وفيه ركاكة لغوية لأنه ذكر المدائن والمدن .

وقد تُخص مدينة واحدة مثل البصرة كما في حديث وضعه الكديمي قال : « إني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة أقومها قبلة وأكثرها مساجد ومؤذنين يدفع عنها البلاء ما لا يدفع عن سائر البلاد »[2] ومما ينقض هذا الحديث أن هذا البلد قد شهد في تاريخه فتناً وبلايا كثيرة إلى يومنا هذا .

ومن هذا المبدأ التعصب للغة ، فقال بعض الشعوبيين : « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية » .

ولا شاهد على صدق المروي ، وقيل : قلبه بعض جهلة العرب ؛ أي صار الغضب مع الفارسية والرضا مع العربية ، والركاكة واضحة في التكرار .

ومن مظاهر التعصب اللغوي ما وضعه إسماعيل بن زيادة القطان ، قال : أبغض الكلام إلى الله تعالى بالفارسية ، وكلام الشيطان الخوزية ، وكلام أهل النار البخارية ، وكلام أهل الجنة العربية »[3] .

---

(١) لسان الميزان : ١/ ١٢ .

(٢) تنزيه الشريعة ، ٢/ ٥٨ .

(٣) اللآلئ المصنوعة : ١/ ١١ .

وهناك تعصب للجنس والعرق مثل قولهم العنصري بإزاء الزنوج مما يناقض أخوة الإيمان : ومنه حديث وضعه عنبسة البصري قال : « الزنجي إذا شبع زنى ، وإذا جاع سرق ، وإن فيهم لسماحة ونجدة »[1] .

وفيه إتقان الشكل الفني وخبرة التقليد ، وفي كتب النوادر والأخبار ما يبين حكايات غريبة عن الزنوج ، تخضل بالتعالي والعنصرية ، وهذا يبين بغض أهل البصرة للزنوج ، ولعله تضخم بعد ثورة الزنوج في العصر العباسي .

ومثله حديث : « دعوني من السودان ، إنما الأسود لبطنه وفرجه » قيل : وضعه يحيىٰ بن أبي سليمان المديني ، ولا شك أنه أبيض .

٣ـ دوافع شخصية :

وههنا أحاديث كثيرة ، ولكنها لا ترقى إلى عدد الأحاديث السابقة ، ومن هذه الدوافع التزلف للتقرب من الحكام ، كالأحاديث التي وضعت في فضل العبَّاس استجلاباً لعطايا العباسيين .

وثمة نص يذكره الدارسون في بحث الوضع من غير التعليق عليه ، وأعني حديث غياث بن إبراهيم النخعي ، إذ دخل على الخليفة العباسي المهدي وكان يحب تربية الحمام والنظر إليه ، فقال غياث : حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال : « لا سبق إلا في نصل أو خفّ أو حافر أو جناح »[2] .

فاللافت للنظر حضور البديهة عند هذا الواضع ، إذ تذكر حديثاً

---

(١) تنزيه الشريعة : ٢/ ٣١ .

(٢) المجروحين : ١/ ٦٦ ، والموضوعات : ١/ ٤٢ ، والمنار المنيف ، ص/ ١٠٦ .

صحيحاً وذيله بكلمة زائدة مكذوبة إرضاء للخليفة وهي كلمة « جناح » ، وأن طلب الحاشية منه تحديث الخليفة يدل على معرفته بالروايات وسعة حفظه ، فهو ابن صنعة .

وتقول الروايات : إن الخليفة تشكّك في الأمر بعد بذله لغياث بعطية ، وقال : أشهد أن قفاك قفا كذاب ! لكن العجيب أنه لم يعاقب هذا الرجل الذي كذب على رسول الله ﷺ ، أو على الأقل لم يسترد منه العطية ، ولو كان كذب على أبي جعفر المنصور (ـ ١٥٨هـ) لقطع عنقه ، فهذا تقصير .

وثمة حادثة مشابهة لا ندري مدى صحة ورودها ، ولعلهما حادثة واحدة ، ذكر الخطيب البغدادي في ترجمة أبي البَخْتري الكذاب ، أنه دخل على هارون الرشيد (ـ ١٩٣هـ) ، وهو يطير الحمام ، فقال الرشيد : هل تحفظ في هذا شيئاً ؟ فقال : حدثني فلان عن فلان ، وأكمل سنداً إلى النبي ﷺ أنه كان يطير الحمام .

والعجيب أن يطلب الخليفة نصاً مؤيداً لهوايته ، ثم يزجر الراوي على كذبه ، والأعجب أن يرحمه لقرشيته بعد أن كذب على النبي ﷺ أشرف قريش وسيد البشرية إذ قال : « اخرج عني ، لولا أنك من قريش لعزلتك » . فلا عزل ولا ضرب ولا قتل ، وهذا تساهل كبير عجيب !

وفي المكان الذي يذكر فيه الفارسي أن الكذب على رسول الله ﷺ حرام وفاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، ينقل من غير تعليق أن الخليفة أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه ، فإما أن نرضى بضعف الرواية ، وإما أن نرضى بضعف شخصية الخليفتين أو الخليفة إن كانت القصة واحدة .

ومن الدوافع الشخصية حب التعالم والنزوع إلىٰ الأستاذية ، وههنا أناس مسلمون ، لكنهم جهلة ، مخطئون في مقولة : نكذب له ولا نكذب

عليه ، وكله كذب ، « من قال لهؤلاء : إن الدين ناقص يحتاج إلى شواهد من عندكم حتى يتم ؟ »[1] .

قال يحيى القطان : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير ، لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم ، أو لأن عندهم حسن ظن ، وسلامة صدر ، فيحملون ما سمعوه على الصدق ، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ، ولكن الواضعين منهم ، وإن خفي حالهم على كثير من الناس ، فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده »[2] .

ويبدو أن بعضهم أو كثيراً منهم قد ندم في أواخر حياته ، بعد فورة الشباب وحبّ الظهور ، فهذا عبد الله بن لهيعة المصري (١٧٤هـ) يروي : « دخلت على شيخ وهو يبكي ، فقلت له : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربعمئة حديث ، أدخلتها في برنامج الناس ، فلا أدري كيف أصنع ؟ »[3] .

وفي هذا المجال أحاديث مشهورة بأنها موضوعة وضعها أبو عصمة نوح بن أبي مريم (١٧٣هـ) في العصر العباسي في فضائل القرآن ، وكان قد أسندها إلى ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعةً إلى النبي ﷺ ، وهي أحاديث كثيرة في فضائل سور القرآن واحدة واحدة ، وكنيته أبو عصمة وأولى به (أبو غفلة) !

وقد افتضح أمره في حياته وروجع وعوتب ، والعجيب ألا يتجاوز الأمر إلا عتاب المحدثين الثقات لا نَطْع الخلفاء ، فسئل : من أين لك عن

---

(١) تنزيه الشريعة : ١/ ١٤ .

(٢) الموضوعات لابن الجوزي : ١/ ٤١ ، تدريب الراوي : ص/ ٣٣٢ .

(٣) الموضوعات لابن الجوزي : ١/ ٧ .

عكرمة عن ابن عباس ؟ فقال : « إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ، ومغازي محمد بن إسحاق (١٥١هـ) ، فوضعت هذا الحديث حسبة »[١] .

فهي أحاديث أو حديث مطول منسوج على حسب ترتيب سور المصحف كما نظن ، وقوله : « حسبة » ظن وجهل منه بتمام الدين .

قال ابن كثير : « وهذا من كمال جهلهم ، وقلة عقلهم ، وكثرة فجورهم وافترائهم ، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلها إلى غيره »[٢] .

ومن هؤلاء المتزهدة المتقشفة غلام خليل المشهور بزهده وورعه ، والمشهور بوضعه وهذا عجيب ، كيف لا يخشى الزاهد عن لذة الهناء كيف لا يخشى النار في دار البقاء ، ويبدو أنه لم ينكشف لمريديه ، إذ أغلقت أسواق بغداد يوم جنازته .

وكان قد قال عن وضع الرقائق معترفاً : « وضعناها نرقق بها قلوب العامة » كما نقل عنه ابن الجوزي ، ويبدو أنه اعتراف أمام الخاصة لا أمام العامة المكذوب عليهم وعلى نبيهم عليه الصلاة والسلام .

وهناك وضّاع آخر اشتهر بالزهد من أهل العبادة وهو أبو داود النخعي كأنه قريب لغياث النخعي قرابة دم وهدم ، كان أطول الناس قياماً لليل ، وأكثرهم صياماً بالنهار .

ومثله الوضّاع ذهب بن حفص الذي مكث ثلاثاً وعشرين سنة لا يكلم

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي : ١/ ٤١ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ، ص/ ١٠٠ .
(٢) الباعث الحثيث ، ص/ ٦٦ ، وراجع جواهر الأصول ، ص/ ٨٣ .

فيها أحداً من الناس ، ومع هذا كان كذاباً فاحشاً على النبي ﷺ ، يجدر بنا أن نسميه بالتبن بدلاً من ذهب ، وخفض بدلاً من حفص .

وكانوا يراجعون ، إذ لم يسكت عن غيهم جهابذة الحديث ، لكنهم على الأغلب يستمرون في غوايتهم حتى لا ينقطع الطلاب ، وحتى يتم البرء من مرض الكبر المبطّن بالزهد .

ذكر أبو حاتم البستي « أنه دخل مسجداً ، فقام بعد الصلاة شاب ، فقال : حدثنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد عن شعبة عن قتادة ، عن أنس ، وذكر حديثاً ، فلما فرغ من دعوته ، قال أبو حاتم : رأيتَ أبا خليفة ؟ قال : لا ، فقال : كيف تروي عنه ولم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هذا الإسناد ، فكلما سمعت شيئاً ضممته إلى هذا الإسناد »[1] .

والظاهر أن هؤلاء السذج الوضاعين يصرون غالباً على ذكر النص مع سند ، وهذا يدل على عناية الأمة بالسند ، لكن سندهم مكذوب فيتورطون ، فكانوا موضع سخرية من الثقات الذي يُحرجون الكذاب أمام طَلَبته زيادة في التشنيع عليه وتنفير الناس منه ، وإن كان الأصلح أن يرفع أمره إلىٰ السلطان .

يروى أن الأعمش دخل مسجد البصرة ، فإذا قاصٌّ يقول : « حدثنا الأعمش عن أبي إسحاق بن أبي وائل ، فتوسط الأعمش الحلقة ، وجعل ينتف شعر إبطه ، فقال له القاص : ألا تستحي نحن في علم وأنت تفعل مثل هذا ؟ فقال الأعمش : الذي أنا فيه خير من الذي أنت فيه ، قال : وكيف ؟ قال : لأني في سنّة وأنت في كذب ، أنا الأعمش وما حدثتك

---

(١) الباعث الحثيث : ص/ ٨٠ .

مما تقول شيئاً » ، وحدث مثل هذا للإمامين أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين إذ أصر الراوي الكذّاب على روايته واتهمهما بالغباء !

ومن المفارقات أن يسمع أحد المحدثين الثقات كذب الراوي ، فيبكي ، وكأن مشاعره رخيصة أو بلا ثمن ، وكأن الكذب على رسول الله ﷺ لا يستحق البكاء ، والأجدر به أن يبكي لدى تصور المحدث الكذاب في مقعده من النار كما وعده الحديث المتواتر .

« حضر يزيد بن هارون (ـ ٢٠٦هـ) مجلس أبي سعيد المدائني ، وكان أهل الرقائق والقصص الخيالية ، فأخذ يكذب في الحديث ويزيد بن هارون يبكي من التأثر ، ثم قال لرجل بجانبه : ويحك هذا يكذب ، فأجابه الرجل : فقعودك عنده تبكي وأنت تعلم أنه يكذب أيش ؟! »[1] .

ولا يقتصر جهد هؤلاء على قضايا الفضائل والتزيد من العبادات ، بل وضعوا ما يوازي الإسرائيليات في أخبار الأنبياء ، وكأن ما ورد من خزعبلات في الإسرائيليات لا يكفي فاستعانوا بخيالاتهم في زيادة الأرقام في الطول والأعمار وغيرها ، حتى تبدو الشخصيات عجائبية تلفت الأنظار كما هو في بعض الملاحم القديمة في بعض الأدب الغربي اليوم .

وذكر أحد الوضّاعين ـ ولا نتوقع إسلامه ـ حديث عوج بن عنق معاصر سيدنا نوح عليه السلام : « أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمئة وثلاثة وثلاثين وثلث ، وأن نوحاً لما خوّفه الغرق قال له : احملني في قصعتك ، وأن الطوفان لم يطل إلى كعبه ، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر ، فيشويه في عين الشمس »[2] ، والمعروف اليوم أن قرب بعض

---

(١) المجروحين ١/ ٢٩ .

(٢) المنار المنيف ، ص/ ٢٩ .

الشيء من نجم الشمس يُفني الأرض ، فهي كتلة ملتهبة ولا يمكن القرب منها .

وثمة حديث موضوع كان يتردد بين أوساط جهلة المتصوفة ، يردده اليوم بعض المثقفين ، وهو : « كنت كنزاً مخفياً لا أعرف ، فأحببتُ أن أعرف ، فخلقتُ خلقاً ، فعرفتهم بي ، فبي عرفوني » .

وهو أصل لكثير مما بنى عليه هؤلاء المتصوفة وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية[1] كلام الأئمة قبله قائلاً : هذا ليس من كلام النبي ﷺ ، ولا أعرف له إسناداً صحيحاً ولا ضعيفاً ، ويتبعه في هذا بدر الدين الزركشي والحافظ ابن حجر والإمام السيوطي .

والجدير بالذكر أن الزهاد الجهلة قد عوتبوا وأُنِّبوا وذكروا بالحديث المتواتر : « من كذب عليَّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار » فادّعوا أنهم يكذبون له لا عليه ، وهذا يؤدي إلى أن الدين ناقص يأتي هؤلاء ليكملوه مع أنه كامل ، قال عز وجل : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة : ٣] .

وهذا الادعاء لا يقتصر على جهلة الزهاد القدامى ، إذ تجد في أوساط الجهلة اليوم أحاديث موضوعة لترقيق القلوب واستجلاب طلاب العلم ومنافسة المشايخ الآخرين ، وقد اطلع المحدث الهندي اللكنوي على رسالة في تحريم السجائر ضمّنها صاحبها أحاديث موضوعة في تحريم الدخان مثل « كل دخان حرام » و« كل جوف يدخل الدخان فيه من أوراق السموم يخرج منه الإيمان »[2] ، وهذا جهل منه إذ تكفيه الأصول الدينية في التحريم فيقيس عليها معتمداً على مقولات الطب في ضرر الدخان .

---

(١) علم الحديث ، ابن تيمية ، ص/ ١٦٨ وانظر حاشية المحقق .

(٢) الوسيط : ص/ ٣٢٧ .

٤ـ أسباب غير إرادية :

وذلك كأن يغلط الراوي فيحدث بما هو خطأ ، ولعل هؤلاء ينطبق عليهم مصطلح الكذب الذي قرنته عائشة بأبي هريرة رضي الله عنهما فكذب أبو هريرة ؛ أي أخطأ ناسياً ومتوهماً ، وهذا يتضح تصحيحه من طرق أخرى أو ينبهه السامعون إلى الخطأ .

ومن هذا الوضع غير المتعمد أن ثابت بن موسىٰ وهو محدثٌ ثقة زاهد كان يروي حديثاً فدخل أحد تلاميذه ونظر إلى وجهه فقال له مادحاً : « من كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار »[1] فظن الكاتب أن هذا الكلام حديث نبوي فسجله ، وهذا ما ذكرناه في الحديث المدرج .

ومن غير القصد أيضاً أن يُدسّ في مكتوبات الشيخ الراوي ما هو مكذوب ، هذا ما جرى لليث بن سعد المحدث التابعي فكان أحد الرجال المغرضين جاراً لكاتب الليث عبد الله بن صالح ، فكان هذا الجار اللئيم الغبي يكتب أحاديث بخط عبد الله ، ويرميها في بيته ، فيسجلها عبد الله لأستاذه الليث .

ج ـ مصادر الوضّاعين :

وهي مصادر متنوعة ، فبعضهم واسع الخيال ، ينشئ من عنده حكايات وأحاديث مكذوبة ، سواء كان سليم المقصد أو سيئ المقصد ، فيفتري من تلقاء نفسه ما يفتري أو يتخذ نصوصاً جاهزة وينسبها للنبي عليه الصلاة والسلام ، من الصحابة التابعين ، الحكماء ، الفلاسفة ، والأطباء ، يجعل أقوالهم أحاديث نبوية .

---

(١) علوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص/ ١٠٠ .

١ـ المصدر الذاتي :

وهو الأغلب في الوضع كما جاء في وصف الجنة وأهلها ووصف النار وأهلها ، وأهوالها ومنه ما جاء في تفسير أحدهم للمساكن ، بقوله تعالى : ﴿ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ [التوبة : ٧٢] ، وبأنها « قصور من لؤلؤ في القصر سبعون داراً من ياقوتة حمراء ، في كل دار سبعون بيتاً من زمردة خضراء ، في كل بيت سبعون سريراً ، على كل سرير سبعون فراشاً من كل لون ، وعلى كل فراش زوجة من الحور العين ، وفي كل بيت سبعون مائدة ، على كل مائدة سبعون لوناً من الطعام ، وفي كل بيت سبعون وصيفة ، ويعطىٰ المؤمن من القوة في غداةٍ واحدة ما يأتي على ذلك كله » .

وها هنا يقدس العدد ثلاثة وسبعة وسبعون مثل قولهم : « من صلّىٰ الضحىٰ كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً » ومثل « من قال : لا إله إلا الله خلق الله تعالىٰ له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له » .

ومثل هؤلاء متناثرون في بلادنا بندرةٍ وهم يتناسون أن في الحديث الصحيح مندوحة عما يبكي ويبهج من الأحاديث الموضوعة .

٢ـ المصدر الخارجي :

وهاهنا ترفع أحاديث موقوفة أو مقطوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام عن قصد كذباً أو عن غير قصد على سبيل الوهم والنسيان ، ولعلّ جاهلاً يرى الناس يؤثرون عبارة ما رائجة متداولة فيظنها حديثاً فيرويه مرفوعاً .

فمن كلام الصحابة رضي الله عنهم ، كلام ابن مسعود رضي الله عنه :

« ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » ، وكلامه أيضاً : « ادرؤوا الحدود بالشبهات » .

ويسود بين بعض العوام وأنصاف المثقفين اليوم كلام لعمر رضي الله عنه ، يظنونه حديثاً نبوياً ، وهو : « علّموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل » .

ومن كلام التابعين : كلام الحسن البصري رضي الله عنه : « أول من قاس إبليس فلا تقيسوا » وفي سنن الدارمي قول للحسن البصري : « أول من قاس إبليس » ، وتلا الآية : « خلقتني من نار وخلقته من طين » فلم يسجد بعد إبراز القياس ، ومن كلامه أيضاً رفعوا : « أصل كل داء البَرَدْ » أي التخمة .

ومن كلام التابعي الجليل مالك بن دينار رضي الله عنه رفعوا : « حب الدنيا رأس كل خطيئة » ، ويقال : إنه من كلام عيسى عليه السلام[1] .

كما رفعوا كلاماً للحكماء القدامى ، والزهاد المتقشفين والأطباء مثل : « من عرف نفسه فقد عرف ربه » ، وهو كلام يحيى بن معاذ الرازي ، وأظنه كلاماً للفيلسوف اليوناني سقراط .

ومنه : « المعدة بيت الداء ، والحمية رأس الدواء » ، وقيل : هو كلام لطبيب العرب الحارث بن كلدة وقيل لغيره من الأطباء ، ولعله من الإسرائيليات .

كما أخذ بعض الوضّاعين من الإسرائيليات ؛ أي الأخبار المستفادة

---

(١) راجع الموضوعات الكبرى ، القاري ، ص/ ٢١٣ ، الزهد للبيهقي ، ص/ ١٣٤ ، والتبصرة : ١/ ٢٧٤ ، وتدريب الراوي ص/ ٣٣٨ .

من اليهود في شروحهم للتوراة ، وهي تخصّ خلق الكون وأخبار الأنبياء مثل حديث أن الذبيح من أولاد إبراهيم عليه السلام هو إسحاق وليس إسماعيل كرهاً للعرب ، وأن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة ، وهو موجود في التوراة .

د ـ دلائل الوضع :

١ـ الإقرار :

وهذا خاص بالسند ، فكأن يتوب الراوي عن كذبه ، ويقر بوضعه ، وقد حدث من كثير ممن وضعوا بقصد الخير ، أما الزنادقة فلم يدلّوا على موضوعاتهم ، ويكون الإقرار بغير توبة كالإحراج في المجالس العلمية أو الاضطرار عند الأمراء .

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله من الفقهاء المجتهدين المشتغلين بالحديث : « لا يقطع بذلك ، لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار »[1] ، وليس مراده ، عدم العمل بالإقرار وإنما قصد نفي القطع الذي لا ينفي الحكم ، وذلك أن الحكم يقع بالظن الغالب .

٢ـ مخالفة التاريخ :

وذلك كأن يدّعي الراوي النقل عن راوٍ توفي قديماً قبل ولادته ، أو يذكر حوادث لم تكن موجودة في عصر الرواة ، أو أحداث وأماكن لم تكن موجودة في العصر النبوي ، مثل الحديث الذي ذكرناه عن وضع الجزية عن أهل خيبر .

وفي هذا الحديث الذي أظهره اليهود في العصر العباسي شهادة سعد بن معاذ الذي توفي قبل ذلك في غزوة الخندق حين لم تشرع الجزية

---

(١) نزهة النظر ص/ ٨٦ .

بعد ، إنما شرعت بعد غزوة تبوك ، إذ شرعت أول مرة على يهود اليمن ونصارى نجران .

ويمكن أن يدّعي الراوي الرواية عن شيخ مات قبل أن يتسنى له التلقي عنه ، وقد ادّعى المأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار (٢٤٢هـ) الذي كان يسكن الشام ، فسأله الحافظ ابن حبان : « متى دخلت الشام ؟ قال المأمون : سنة مئتين وخمسين ، فقال ابن حبان : إن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة مئتين وخمس وأربعين »[1] .

٣ـ قرائن مصاحبة :

قد تحدث أشياء في أثناء رواية الكاذب ، فتومئ إلى وضعه ، من هذا أن سعيد بن طريف جاءه ولده من الكتّاب يبكي وقال : ضربني المعلم ، فقال طريف : لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة ، عن ابن عباس ، مرفوعاً : « معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المساكين » وفيه إتقان للصياغة مما يدل على سعة اطلاعه على الحديث النبوي .

٤ـ كتمان الأمر الجلل :

ومن القرائن الكلام على موقعة عظيمة الشأن ، ولا تشتهر بين المحدثين على الأقل ، لذلك حكموا بالوضع على كل نص يفي بالوصية لعلي رضي الله عنه وخلافته وهذا مخالف أيضاً إجماع الأمة على أنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر تولية أحد من الصحابة .

---

(١) تدريب الراوي ص/ ٣٢٧ .

٥ـ تسفل الشكل والمضمون :

ونعني ما يسمونه بالركة المتصلة بالصياغة اللغوية والجمالية الفنية ، والمتصلة بالمضامين الفكرية ، ونعني ورود المواضيع السخيفة المرذولة التي يترفع عنها التشريع والوحي غير المتلو .

وليست كل الأحاديث الموضوعة تحمل أفكاراً مرذولة سخيفة ، فبعضها يحمل قضايا جليلة ، وهذه أخطر لسهولة تقبّلها عند العوام الجاهلين .

والتسفّل في الشكل واضح في كثير من الأحاديث الموضوعة ، وقد أشرنا إلى بعض الروائز المنبهة على الضعف اللغوي ، لكن قد يخفى هذا إذا كان الوضّاع مطلعاً على الأساليب النبوية أو كان مقتدراً على إنشاء الكلام البليغ ، فيبقى على النقاد النظر في السند ومطابقة المضمون للعقل والشرع .

وما ذكرناه يجب أن يضاف إلى كلام العلماء : « المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دلّت على الوضع ، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة ، أما ركاكة اللفظ فقط ، فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى ، فغيَّر ألفاظه بغير فصيح ، نعم إن صرّح بأنه لفظ النبي ﷺ فكاذب »[1] .

ومن الحديث الموضوع الذي تتجلى السخافة في معناه ، حديث[2] : « المؤمن حلو يحب الحلاوة » ولا ندري أي حلاوة يريدون ، في المرأة ، في الإيمان ، في الثمرات ؟! لا ندري .

---

(١) الباعث الحثيث ، ص/ ٨٢ .

(٢) المنار المنيف ، ص/ ١٩ ، ٢١ ، ٢٣ .

ومنه : « الباذنجان شفاء من كل داء » وقد اتضح في العلم الحديث أن الباذنجان أقل النباتات فائدة ، ليس فيه فيتامين ولا بروتين ، وأكله مقلياً باستمرار يسبب أمراضاً خبيثة .

ومنه حديث : « من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر » وخطر الوضع أشد من خطر تربية الطيور لدى انتشار أمراض الطيور ولعل واضعه رجل يبيع الطيور يريد رواج بضاعته وبيعها ، أو على الأخص بائع ديوك بيضاء ، كما جرى في بائع الخُمُر السوداء الذي طلب من الشاعر كتابة شعر حول الخمار الأسود ليتهافت الناس على شراء بضاعته ، فقال الشاعر مدعياً الحب :

قل للمليحة بالخمار الأسود ... ماذا فعلت بناسك متعبّد

٦ـ مخالفة المعقول :

وقد تداول العلماء مقولة مشهورة وهي : « إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع »[١] والأصول ما ورد من أحاديث مقبولة المسانيد في الكتب ، هذه المقولة الذهبية قاعدة عظيمة .

وليس مخالفة المعقول على حسب ما يرتضى المعتزلة ، فقد يحتاج النص إلى تأويل أو تسليم ، وجميل تنبيه الدكتور يوسف القرضاوي : « قرّر علماؤنا أن الدين قد يأتي بما يحار فيه العقل ، ولكنه لا يمكن أن يأتي بما يحيله العقل ، فلا يتناقض صحيح المنقول وصريح المعقول ، بحال من الأحوال »[٢] .

---

(١) الباعث الحثيث ، ص/ ٧٨ .

(٢) كيف نتعامل مع السنة ، ص/ ١٩٢ .

ومن النصوص المخالفة للعقل والحس حديث « المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش » وإذا كان هذا النص قد أضحك علماءنا القدامى ، فإن ضحكنا أكثر بعد تقدم علم الفلك والكشوفات .

وكذلك حديث وضعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : « إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً ، وصلت عند المقام ركعتين » .

قال الشافعي[1] رضي الله عنه : قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : إن سفينة نوح طافت . . ؟ قال : نعم ، مما يدل على تجبره وقساوة قلبه ووقاحته ، ونصه مع هذا غير قابل للتأويل حتى يُقبل في العقل .

٧ـ مخالفة المنقول :

وذلك يكتشفه الثقات والمطلعون على متون الأحاديث الصحيحة فإن خالفها النص ردّوه والخلاصة يرده الخاصة والعامة ، ومنه حديث : « ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء » .

فهذا النص غير متوافق مع التشريع الإسلامي في تقرير المسؤوليات ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر : ١٨] بل يخالف أي نظام عالمي .

ومنه قولهم : « آليت على نفسي ألا أدخل النار من اسمه محمد » وذلك نص مخالف للنص القرآني : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر : ٣٨] .

وبعض العوام اليوم يعتقدون أن اسم محمد يجلب الرزق ، وينذرون

---

(١) راجع تهذيب التهذيب : ٩/٦ ، والباعث الحثيث ، ص/ ٨٣ ، والموضوعات لابن الجوزي : ١/ ١٠٠ .

لمجيء المولود صبياً التسوّل من أربعين شخصاً محمدِين !

ومما يخالف الشرع صريح القرآن والحديث حديث : « أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله » وضعه المصلوب محمد بن سعيد .

ومنه قولهم المخالف للأصول : « إذا حدثتم بحديث يوافق الحق ، فخذوا به ، حدثت به أو لم أحدث » يخالف الحديث المتواتر : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » وفي نصهم تناقض واضح في اللغة ، إنما أرادوا تقنين الكذب ، ليزيد عدد الكاذبين ، ولا يدقّق المتلقون .

٨ ـ اختلاف الموازين :

وهو الوعد العظيم لأمر هين أو مندوب له ، أو ترك أمر مكروه ، وقد يخلدون في نار جهنم من ارتكب مكروهاً ، إذن يترتب على هذا اختلال النسب التي شرّعها الله عز وجل ، مثل « من قال : لا إله إلا الله كان له كذا وكذا في الجنة قصور ونساء » .

ومنه حديث يظهر من مضمونه مخالفة التاريخ فقالوا[1] : « من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعجم الهاء التي في (الله) تعالى كتب الله له ألف ألف حسنة » ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة ، والمعروف أن الكتابة أيام العهد النبوي ليس فيها هذه الحركات والنقط ، والحديث من مرويات الوضاع جعفر بن جسر .

وقد نشط العلماء في محاربة الأحاديث الموضوعة ، وحذّروا منها ، وكانت لديهم خبرة عميقة ، قال الربيع بن خيثم : « إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره » .

---

(١) ميزان الاعتدال : ١/ ٤٠٤ .

وقال ابن الجوزي رضي الله عنه : « الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه في الغالب »[1] .

كما استقرؤوا الأبواب ، فأنكروا أبواباً فتحها الوضّاعون مثل باب فضائل الأزهار لسخافته ومدح العزوبية لمخالفة السنة ، وذكر التواريخ أي سيكون في عام كذا . . فيقولون : لا يصح في الباب كذا .

ومنه رفض أي حديث يذكر تواطؤ الصحابة[2] على كتمان أمر ، مثل أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بيد علي رضي الله عنه بحضور الصحابة كلهم ، وقال : « هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي » ثم يذكرون أن كل الصحابة اتفقوا على كتمان الخبر .

والجدير بالذكر أنه لا يطلب في نقد الرجال والمتون التسرع وعدم الاستقراء والإحاطة ، ولهذا أخذوا قديماً[3] على العلامة عبد الرحمن بن الجوزي إنكاره لكثير من الأحاديث الضعيفة بل قليل من الأحاديث الصحيحة والحسنة ، فمن الضروري إذن الاطلاع على كتب أخرى في الحديث الموضوع قبل كتابه الذي جاء في مجلدين .

ونذكر الآن بعض كتب جمعت الأحاديث الموضوعة .

١ـ الموضوعات لابن الجوزي (ـ ٥٩٧هـ) اعتمد فيه على الأباطيل للجوزقاني .

٢ـ اللؤلؤ المصنوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ، محمد أبو المحاسن القاوجي .

---

(١) معرفة علوم الحديث ، ص/٦٢ ، والموضوعات لابن الجوزي : ١/١٠٣ ، والباعث الحثيث ، ص/ ٨٢ .

(٢) المنار المنيف ، ص/ ٢٢ .

(٣) علوم الحديث ، ابن الصلاح ، ص/ ٩٩ .

٣ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث المجموعة للإمام الشوكاني .

٤ـ تذكرة الموضوعات وفي ذيلها قانون الموضوعات والضعفاء للفتني .

٥ـ النكت البديعيات على الموضوعات للإمام السيوطي .

٦ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام للسيوطي .

٧ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، المنلا علي القاري .

٨ـ الموضوعات الكبرى ، المنلا علي القاري .

٩ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، ابن عراق الكناني .

١٠ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

١١ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة ، الأستاذ محيي الدين مستو .

ويمكن أن نطلع على كثير منها في كتب عنيت بالمشهور على ألسنة العوام .

كما لا يفوتنا التحذير من أحاديث موضوعة ذكرها بعض المفسرين ، لعدم معرفتهم بأسانيدها مثل « أنوار التنزيل » للبيضاوي والكشاف للزمخشري (ـ ٥٣٨هـ) وفتح القدير للشوكاني .

* * *